

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 Mars 2011
18 مارس 2011

CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L' HOMME

Khouribga : Sebbar se réunit avec les responsables et la société civile

Suite aux événements de Khouribra, une délégation du Conseil national des droits de l'Homme s'est déplacée dans cette ville. Le secrétaire général du CNDH a tenu, en fait, une série de réunions avec plusieurs responsables et des représentants de la société civile. L'objectif, dira Mohamed Sebbar, c'est d'avoir les données pouvant servir à l'élaboration d'un rapport ou encore l'ouverture d'une enquête.

P.2

Revue de Presse du Conseil Natu

INCIDENTS DE KHOURIBGA

Mohamed Sebbar se réunit avec les responsables et la société civile

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a tenu, mercredi à Khouribga, une série de réunions avec des représentants de l'autorité publique et juridique, et de la société civile de la ville pour s'enquérir des causes et circonstances des actes de vandalisme perpétrés mardi contre les locaux de l'Office Chérifien des Phosphates (OCP). Dans une déclaration à la presse, M. Sebbar a indiqué que «ces réunions ont pour objectif de recueillir les

données qui peuvent être utiles à l'élaboration d'un rapport ou encore l'ouverture d'une enquête», estimant que parler de conclusions actuellement est «prématuré». Cette initiative constitue un vrai test non seulement pour le CNDH, mais aussi pour tous les partenaires, le mouvement des droits de l'Homme et l'autorité publique en vue de contribuer au règlement de cette affaire et encourager toutes les parties à consacrer les principes de la démocratie. ■

MAP

عقد لقاءات مع الفعاليات المحلية بخريبة للوقوف على أسباب وملابسات أعمال الشغب التي عرفتها المدينة

الصبار : تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع ما وقع بخريبة تمليه الصلاحيات الجديدة التي تخول له التدخل الاستباقي في أجواء التوتر

عقد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الأربعاء بمدينة خريبة، لقاءات مع مختلف الفعاليات المحلية من سلطات عمومية وقضائية وهيئات المجتمع المدني وذلك للوقوف على أسباب وملابسات أعمال الشغب التي استهدفت يوم الثلاثاء الماضي بالأساس مؤسسات المجمع الشريف للفوسفاط بخريبة.

وفي تصريح للصحافة، أكد الصبار الذي رافقه في هذه المهمة إطاران بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الغاية من إجراء مثل هذه اللقاءات «تكمُن في تجميع مختلف المعطيات التي قد تفيد في وضع تقرير، فتح تحقيق أو إجراء أبحاث وتحريات»، معتبرا أن الحديث عن الخلاصات في الوقت الراهن «أمر سابق لأوانه».

وأكد أن هذه المبادرة هي «بمثابة امتحان لا للمجلس فحسب بل لكافة الشركاء والحركة الحقوقية والسلطة العمومية وذلك من أجل المساهمة في المعالجة الممكنة وتشجيع الجميع على تكريس مبادئ الديمقراطية». وأضاف أن تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسرعة مع ما وقع بمدينة خريبة تمليه بالأساس الصلاحيات الجديدة المنصوص عليها في المادتين الرابعة والتاسعة من الظهير المؤسس للمجلس والتي تخول له التدخل الاستباقي في أجواء التوتر درءا لكل تجاوز أو اختلال أو انتهاك، فضلا عن التصدي التلقائي وأعمال المراقبة.

وقد التقى السيد الصبار خلال هذه الزيارة كلا من عامل إقليم خريبة والوكيل العام لاستئنافية خريبة ونقيب هيئة المحامين بها والرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط وذلك للوقوف على طبيعة وأثار هذه الأحداث وطريقة تدبيرها.

كما شملت هذه اللقاءات، المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبة وجمعية وحدة متقاعدي الفوسفاط بالمغرب وفعاليات أخرى.

وقفة سلمية أمام استئنافية خريبة تطالب بإطلاق سراح معتقلي الأحداث

محمد الصبار لبيان اليوم: كشف حقيقة ما جرى يتطلب حيزاً زمنياً لتجميع المعطيات ودراستها



مصطفى السالكي

شهدت الساحة المقابلة لمحكمة الاستئناف بخريبة والأزقة المتفرعة عنها، صباح أمس الخميس، وقفة سلمية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث التي شهدتها المدينة، شاركت فيها أسر المعتقلين، والعديد من جمعيات المجتمع المدني. وقالت جمعيات حقوقية ومدنية لبيان اليوم، «إن مئات الأمهات والأباء تجمعوا، منذ الساعات الأولى لصباح أمس، أمام مقر استئنافية خريبة، ومنهم من قضى الليل بطوله على جنباتها، في انتظار لحظة الإفراج عن شباب». وأضافت بأن غالبية المعتقلين لم يكونوا وراء عمليات الشغب التي كبدت المكتب الشريف للفوسفاط خسائر مادية مهمة.

ووفق مصادرنا، رددت الأسر والمأزرين لها، خلال هذه الوقفة السلمية، شعارات حاولت من خلالها التأكيد على انتفاء أي علاقة بين أبنائها المعتقلين والمعتصمين منذ أسابيع، وبين العناصر التي خلفت دماراً كبيراً في مبنى مديرية الاستغلالات المنجمية وناديه الاجتماعي، وكذا بمرکز التكوين، وفي العديد من الممتلكات التابعة للمكتب وللمواطنين على حد سواء.

وتأتي هذه الوقفة السلمية يوماً واحداً بعد زيارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمدينة، الذي عقد لقاءات مع مختلف الفعاليات المحلية من سلطات عمومية وقضائية وهيئات المجتمع المدني، وذلك للوقوف على أسباب وملابسات أعمال الشغب التي استهدفت بالأساس مؤسسات المجمع الشريف للفوسفاط.

وفي تصريح لبيان اليوم، أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الحديث عن تقرير شامل لما وقع بخريبة يتطلب حيزاً زمنياً يسمح بتجميع مختلف المعطيات المستقاة من خلال اللقاءات التي جرت مع عامل إقليم خريبة، والوكيل العام لاستئنافية خريبة، وتقيب هيئة المحامين بها، والرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط، والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وفرع

تجاوز أو اختلال أو انتهاك، فضلاً عن التصدي التلقائي وأعمال المراقبة».

وسيكون بلاغ السلطات المحلية، حسب الصبار، أولى مواد الدراسة والتعقب، من أجل إجلاء حقيقة ما جرى على إثر أحداث الشغب.

هذا البلاغ، الصادر مساء أمس، أفاد أن «عدد المصابين في أحداث الشغب التي تسبب فيها مجموعة من الأشخاص المحسوبين على أبناء متقاعدي المجمع الشريف للفوسفاط بمدينة خريبة، وبعد تفكيك الاعتصام المفتوح إقاماً منذ 25 فبراير الماضي أمام مقر إدارة المجمع الشريف للفوسفاط بخريبة، بلغ 120 مصاباً، تم نقل 75 منهم إلى مستشفى الحسن الثاني بخريبة، و45 إلى مصحة المكتب الشريف للفوسفاط. ووفق بلاغ السلطات العمومية، فقد «عمد المشاغبون إلى إضرار النار في مركز التكوين التابع لمجمع المكتب الشريف للفوسفاط، وسرقة كل محتوياته».

وبخصوص بعض الأخبار التي تداولتها بعض وسائل الإعلام عن وفاة المدعو الحبابي حسن الساكن بالمدينة الجديدة للتشيف رقم المنزل 569، أكد البلاغ أن «هذا الخبر لا أساس له من الصحة»، مشيراً إلى أن المعنى بالأمر «حي يرزق ويتمتع بصحة جيدة».

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبة، وجمعية وحدة متقاعدي الفوسفاط بالمغرب.

هاته الأخيرة تعرضت، صباح أمس، لاحتجاجات شديدة اللهجة من طرف مواطنين الذي عابوا عليها، حسب مصادرنا بعين المكان، الغياب التام أثناء الأحداث دفاعاً عن أبناء متقاعدي المكتب الوطني للفوسفاط والذين لا علاقة لهم بالشغب، وهرولتها، مقابل ذلك، للقاء وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيواصل، بداية من يومه الجمعة، التحقيق وإجراء الأبحاث والتحريات التي تدخل في إطار مهامه.

وكان محمد الصبار قد صرح، مساء أول أمس، في لقاء صحفي بخريبة، أن هذه المهمة تعتبر «امتحاناً، لا للمجلس فحسب، بل لكافة الشركاء وللحركة الحقوقية والسلطة العمومية، وذلك من أجل المساهمة في المعالجة الممكنة وتشجيع الجميع على تكريس مبادئ الديمقراطية».

وأضاف أن تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسرعة مع ما وقع بمدينة خريبة تملبه بالأساس «الصلاحيات الجديدة المنصوص عليها في المادتين الرابعة والتاسعة من الظهير المؤسس للمجلس والتي تخول له التدخل الاستباقي في أجواء التوتر درءاً لكل

Incidents au siège de l'OCP

Sebbar enquête à Khouribga

Le nombre des blessés a atteint 120 suite aux actes de vandalisme à Khouribga.

D'après MAP

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohammed Sebbar a tenu, mercredi à Khouribga, une série de réunions avec des représentants de l'autorité publique et juridique et de la société civile de la ville pour s'enquérir des causes et circonstances des actes de vandalisme perpétrés mardi contre les locaux de l'Office Chérifien des Phosphates (OCP).

Dans une déclaration à la presse, M. Sebbar a indiqué que «ces réunions ont pour objectif de recueillir les données qui peuvent être utiles à l'élaboration d'un rapport ou encore l'ouverture d'une enquête», estimant que parler de conclusions actuellement est «prématuré». Cette visite s'inscrit

dans le cadre de l'exercice des attributions du CNDH, telles que stipulées dans le Dahir portant création de ce Conseil, notamment les articles 4 et 9 accordant à cette instance l'attribution d'«*intervenir par anticipation et d'urgence à chaque fois qu'il s'agit d'un cas de tension qui pourrait aboutir à une violation individuelle ou collective des droits de l'Homme et ce, en déployant tous les moyens nécessaires de médiation et de conciliation qu'il juge appropriés afin d'empêcher la survenance de ladite violation*». Aux termes de l'article 4, le CNDH «*peut procéder aux investigations et enquêtes nécessaires chaque fois qu'il dispose d'informations confirmées et fiables sur la survenance de ces violations, et ce, quelle qu'en soit la nature ou l'origine*».

M. Sebbar a rencontré notamment le gouverneur de la province de Khouribga, le procureur général de la Cour d'appel de Khouribga, le président

du barreau des avocats et le président-directeur général de l'OCP. Par ailleurs, suite aux actes de vandalisme perpétrés à Khouribga par certains individus qui se disent membres des familles des retraités de l'OCP contre les locaux de cet établissement public, et après la dispersion du sit-in ouvert depuis le 25 février dernier devant le siège de l'administration de l'OCP, le nombre des blessés a atteint 120, indique un communiqué des autorités locales. La même source a précisé que 75 de ces victimes ont été transportées à l'hôpital Hassan II de Khouribga, alors que 45 autres ont été transférées au centre hospitalier de l'Office.

Parmi les blessés figurent 7 auteurs de troubles, 112 agents des forces publiques dont deux grièvement. L'un d'eux a été évacué vers l'hôpital militaire de Rabat, note le communiqué, indiquant que le journaliste du quotidien Assabah a été légèrement blessé lors de ces incidents. ■

معتقلو خريبكة أمام القضاء.. والصابار يجري التحريات

■ خريبكة، محمد رضوان خيي ■

للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حل، أول أمس الأربعاء، محمد الصبار بمدينة خريبكة لعقد لقاءات وإجراء تحريات بخصوص الأحداث التي شهدتها عاصمة الفوسفاط. وقد زار محمد الصبار كلا من مصالح المجمع الشريف للفوسفاط التي شهدت أعمال التخريب، كما زار المستشفى الإقليمي والتقى بالطر الطبية، كما عقد عدة لقاءات مع العديد من الفعاليات، من بينها لقاء مع الوكيل العام ومدير المجمع الشريف للفوسفاط وبعض الشباب أبناء المتقاعدين ومندوب وزارة الصحة والمراسلون الصحفيون وكذا والي الأمن. وتأتي هذه اللقاءات من أجل تجميع المعطيات من أجل صياغة تقرير نهائي، حيث ذكر الصبار أن دور المجلس هو استباقي لتفادي أي احتقان اجتماعي أو حصول انتهاكات أو تجاوزات والتصدي لها.

● التفاصيل ص 5

إلى حدود ظهر أمس الخميس، كانت محكمة الاستئناف بخريبكة تشهد تطويقا أمنيا كثيفا في انتظار تقديم المعتقلين الخمسة، بينهم قاصر عمره 17 سنة، على خلفية الأحداث التي عرفتها المدينة، إلى المحاكمة، وكان حوالي 300 شخص، بينهم عائلات المعتقلين، قد تجمعوا أمام باب المحكمة من أجل الاحتجاج على اعتقالهم.

وكانت مصادر قد أكدت له «أخبار اليوم» أن سبب تأخير تقديم المعتقلين إلى المحاكمة، من الساعة الواحدة بعد الزوال إلى الساعة الخامسة مساء، يعود إلى الرغبة في إيجاد مخرج للمشكل عن طريق إعادة تكييف التهمة الموجهة إلى المعتقلين من «جناية» إلى «جنحة». وفي أول مهمة رسمية له منذ تعيينه أمينا عاما

الصبار يجري تحريات ويزور أماكن الأحداث

معتقلو أحداث خريبكة أمام القضاء



(خاص)

■ أخبار اليوم ■

شهدت محكمة الاستئناف بخريبكة تطويقاً أمنياً منذ الساعات الأولى لصباح أول أمس الأربعاء، واحتشدت عائلات المعتقلين على خلفية الأحداث التي هزت المدينة الثلاثاء الماضي، بعد أن تنهأ إلى علمها أنه من المنتظر تقديمهم أمام انظار الوكيل العام.

من جهة أخرى، اعتقلت السلطات الأمنية، صباح أمس الخميس، شاتبا أمام مقللة بعد ورود اسمه في محاضر الشرطة، قبل أن يفرج عنه بعد ذلك. وفور سماعهم بخبر إطلاق سراح الشاب هلالينك محمود، رفع المحتجون أمام محكمة الاستئناف بخريبكة وعائلات المعتقلين الخمسة شعارات تطالب بإطلاق سراح أبنائهم، وهم: عزمي يوسف، رضوان عرمم، أبو الدهاج بدي الدين، حمران ياسين، والعسراوي رضوان. هذا الأخير شاب قاصر (17 سنة) ويدرس بثانوية ابن ياسين التاهيلية. وتحدثت مصادر موثوقة عن أنه تم تقديم الموقوفين على الساعة الخامسة من عشية أمس الخميس.

مشهد للعنف الذي عاشته خريبكة

طيلة الأسبوعين الأخيرين. ووزعت جماعة العدل والإحسان بخريبكة بياناً تعلن فيه إدانتها للعنف الذي مارسته القوات العمومية، كما استنكرت أعمال التخريب، وحملت السلطات مسؤولية ذلك، كما دعت إلى فتح تحقيق فوري ونزيه ومستقل في هاته الأحداث، فيما أكدت الجماعة أن أعضاءها ومنسوبيها سيقفون دائماً إلى جانب كل الحركات الاحتجاجية السلمية الجادة المطالبة بالحقوق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أحداث تتحمل مسؤوليته السلطات، لاختيارها العنف بدل الحوار، ففي الوقت الذي قرر المحتجون من المعتصمين من أبناء المتقاعدين بالجمع الشريف للفوسفاط القتال عن مطلب التشغيل المباشر، وإعطاء مهلة للمسؤولين مدتها شهران شريطة وضع ملفاتهم لدى إدارة المجمع مقابل وصل مؤرخ، فوجئ المعتصمون صبيحة الثلاثاء الأسود على الساعة 5 صباحاً بتدخل أمني عنيف، وهم نيام بالخيام التي نصبوها أمام إدارة المجمع

المسؤولين عن هذا العنف غير المبرر، ويعلن تضامناً تلك الهيئات مع المعتصمين. المطالبين بحقهم في الشغل، تنفيذاً للبند 6 من القانون المتجمعي الذي يخص لأبناء المتقاعدين والمنطقة نسبة معينة من مناصب الشغل بالمجمع الفوسفاطي، وندد البيان بما تخضع له عملية التشغيل بالمجمع من محسوبية وزبونية وقبلية يعرفها الخاص والعام. كما وجه أبناء المتقاعدين بياناً استنكارياً يوضح لتراي العام أن ما وقع من

الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد والمؤتمر الوطني الاتحادي والاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والمنظمة الديمقراطية للشغل والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجمعية الشعلة للتحريكية والثقافة، بياناً موجهاً إلى الرأي العام المحلي والوطني يدين بشدة الهجوم الوحشي على المعتصمين أمام إدارة الفوسفاط بخريبكة وعلى المواطنين، ويطلب بمحاسبة

للفوسفاط وبعض الشباب أبناء المتقاعدين ومندوب وزارة الصحة والمراسلين الصحفيين، وكذا والي الأمن. وتأتي هذه اللقاءات من أجل تجميع المعطيات من أجل صياغة تقرير نهائي، مذكراً بأن دور المجلس هو دور استباقي لخفاذي أي احتقان اجتماعي أو حصول انتهاكات أو تجاوزات والتصدي لها.

وعلى صعيد آخر، توالى ردود فعل المنظمات والهيئات السياسية والحقوقية، إذ صاغ كل من النهج

وفي أول مهمة رسمية له منذ تعيينه أميناً العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حل أول أمس محمد الصبار بمدينة خريبكة لعقد لقاءات وإجراء تحريات بخصوص الأحداث التي شهدتها عاصمة الفوسفاط. وقد زار الصبار كلا من مصالح المجمع الشريف للفوسفاط التي شهدت أعمال التخريب، كما زار المستشفى الإقليمي والتقى بالأطباء، كما عقد عدة لقاءات مع العديد من الفعاليات، من بينها لقاء مع الوكيل العام ومدير المجمع الشريف

عدد المصابين في الأحداث التي شهدتها المدينة بلغ 120

الصبار يلتقي فعاليات محلية بخريبة للوقوف على ملابسات أعمال الشغب

منهم إصابتهم بليغة وواحد منهم نقل على إثرها إلى المستشفى العسكري بالرباط بالإضافة إلى إصابة مراسل جريدة (الصباح) بجروح طفيفة.

كما عمد المشاغبون إلى إضرار النار في مركز التكوين التابع لمجمع المكتب الشريف للفوسفاط وسرقة كل محتوياته، بحيث لقي هذا العمل، يقول البلاغ، استنكار وشجب كل الفاعلين بالإقليم من سياسيين ونقابيين وجمعويين، بحيث أكدوا، في لقائهم مع السلطة الإقليمية، ليلة أول أمس الأربعاء، عن استعدادهم لدرء كل ما من شأنه المس بالمصلحة العامة للبلاد ومصحة سكان الإقليم. واستعدت مدينة خريبة صباح هذا اليوم نشاطها بشكل عاد وطبيعي.

وعلى إثر هذه الأحداث، استقبلت السلطات الإقليمية، ظهر يوم أول أمس الأربعاء، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، رفقة إطارين من المجلس نفسه، إذ قدمت لهم كافة الشروحات عن وقائع الأحداث المؤلمة التي عرفتتها المدينة الثلاثاء الماضي.

وبخصوص بعض الأخبار، التي تداولتها بعض وسائل الإعلام عن وفاة المدعو الحبابي حسن المقيم بالمدينة الجديدة للخنشيف رقم المنزل 569، أكد البلاغ أن هذا الخبر لا أساس له من الصحة، مشيراً إلى أن المعنى بالأمر "حي يريزق" ويتمتع بصحة جيدة.

أجواء التوتر درء لكل تجاوز أو اختلال أو انتهاك، فضلا عن التصدي التلقائي وأعمال المراقبة.

والتقى الصبار، خلال هذه الزيارة، كلاً من عامل إقليم خريبة، والوكيل العام لاستئنافية خريبة، ونقيب هيئة المحامين بها، والرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط للوقوف على طبيعة وأثار هذه الأحداث وطريقة تدبيرها.

كما شملت هذه اللقاءات، المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبة، وجمعية وحدة متقاعدي الفوسفاط بالمغرب وفعاليات أخرى.

وفي سياق متصل، أفاد بلاغ للسلطات المحلية أنه، على إثر أحداث الشغب التي تسبب فيها مجموعة من الأشخاص المحسوبيين على أبناء متقاعدي المجمع الشريف للفوسفاط بمدينة خريبة، وبعد تفكيك الاعتصام المفتوح المقام منذ 25 فبراير من السنة الجارية أمام مقر إدارة المجمع الشريف للفوسفاط بخريبة، وصل عدد المصابين إلى 120.

وأوضح البلاغ أنه جرى نقل 75 من المصابين إلى مستشفى الحسن الثاني بخريبة، و45 إلى مصحة المكتب الشريف للفوسفاط، مشيراً إلى أنه من بين مجموع المصابين 7 أشخاص من مثيري الشغب، و112 في صفوف القوة العمومية، اثنان

المغربية" (و م ع) - عقد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أول أمس الأربعاء، بمدينة خريبة، لقاءات مع مختلف الفعاليات المحلية، من سلطات عمومية، وقضائية، وهيئات المجتمع المدني، للوقوف على أسباب وملابسات أعمال الشغب، التي استهدفت، يوم الثلاثاء الماضي، بالأساس، مؤسسات المجمع الشريف للفوسفاط بخريبة.

وفي تصريح للصحافة، أكد الصبار الذي رافقه في هذه المهمة إطاران بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الغاية من إجراء مثل هذه اللقاءات تكمن في تجميع مختلف المعطيات التي قد تفيد في وضع تقرير، أو فتح تحقيق أو إجراء أبحاث وتحريات، معتبراً أن الحديث عن الخلاصات في الوقت الراهن "أمر سابق لأوانه".

وأكد أن هذه المبادرة هي بمثابة امتحان لا للمجلس فحسب بل لكافة الشركاء والحركة الحقوقية والسلطة العمومية، من أجل المساهمة في المعالجة الممكنة وتشجيع الجميع على تكريس مبادئ الديمقراطية.

وأضاف أن تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسرعة مع ما وقع بمدينة خريبة تملية، بالأساس، الصلاحيات الجديدة المنصوص عليها في المادتين الرابعة والتاسعة من الظهير المؤسس للمجلس، التي تخول له التدخل الاستباقي في

Libération des détenus politiques et ouverture des médias publics

Des mesures de confiance adressées au Conseil national des droits de l'Homme

Un memorandum de 7 pages pour dire l'urgence de l'adoption de mesures de confiance à même d'accompagner et de soutenir le chantier de réformes constitutionnelles lancé par le Maroc. « Le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme » a pris sa plus belle plume pour rédiger ce document et l'adresser au président et au secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme. Une démarche professionnelle et un rapport documenté où les activistes de cette association se font plus que jamais force de proposition.

« Le discours Royal du 9 mars est historique. Il ouvre un grand chantier constitutionnel et de réformes pour ancrer le pays dans la démocratie. Ce processus dicte l'adoption urgente de mesures de confiance au nom de la réussite de ces réformes qui sont appelées à changer le Maroc », expliquent en substance ceux et celles de cette association que préside Khadija Marouazi.

Depuis l'annonce de la révision de la Constitution de 1996, les activistes du « Médiateur » ont ressorti leurs dossiers et se sont mis à l'ouvrage. En 72 heures, un memorandum a été élaboré et adressé à Driss Yazami et Mohamed Sebbar. Clair, précis et allant droit au but, ce document détaille 7 grandes mesures susceptibles de restituer la confiance sur le chemin d'une constitution démocratique et respectueuse des droits humains et de la dignité. Professionnels, les auteurs de ce memorandum étayent leur texte d'arguments juridiques et humanitaires.

Le dossier des politiques incarcérés et condamnés dans le cadre de l'affaire « Belliraj » -Mostafa Moatassim, Mohamed Amine Regala, Abdelhafid Sriti, Mohamed Maraouni et Laabadala Maa-Al Ainine- est visiblement l'une des priorités -et ce n'est pas la seule- du « Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme ».

NARJIS RERHAYE

Suite page 3

Des mesures de confiance adressées au Conseil national des droits de l'Homme

Suite de la première page

Leur incarcération, expliquent les militants de cette association, a été un test difficile pour la légitimité de l'action politique et ceux qui ont choisi d'agir sous l'étendard de la Constitution et la loi à l'image de ces politiques, derrière les barreaux après avoir été lourdement condamnés. « Les actes qui leur sont reprochés ont été commis en 1994, d'autres en 2000. Ces personnes ont été arrêtées en 2007. En plus de la notion de prescription juridique consacrée par le législateur, la prescription politique prend toute son ampleur dans ce dossier. Ces hommes politiques ont été incarcérés et condamnés au nom de leurs convictions passées. Ils avaient fait leur autocritique et choisi depuis longtemps de retourner à l'action politique légitime et d'adhérer au jeu démocratique. Quant aux autres chefs d'accusation, la Cour a été dans l'incapacité de produire la moindre preuve à leur encontre », soutiennent les auteurs de ce mémorandum.

La fièvre sécuritaire de l'après 16 mai

Les activistes sahraouis du groupe « Tamek » sont également cités dans ces mesures de confiance proposées par le Médiateur. Il s'agit d'un groupe de 7 Sahraouis arrêtés à leur retour des camps de Tindouf et dont 4 ont été relâchés et poursuivis en état de liberté provisoire. « Hamadi Naciri, Brahim Dahane et Ali Salem Tamek, qui font pourtant partie du même groupe, n'ont pas bénéficié de la liberté provisoire. Ils sont toujours incarcérés », note le mémorandum.

L'après 16 mai et sa fièvre sécuritaire ont retenu toute l'attention de cette ONG. Des centaines d'arrestations ont été opérées au lendemain des attentats qui ont frappé Casablanca, les appareils sécuritaires se sont déployés partout à travers le pays. Dans ce cli-

mat d'exception, des sentences lourdes ont été prononcées par des juges sous pression, note le mémorandum du « Médiateur » avant de rappeler que ces détenus du 16 mai – dont beaucoup n'ont rien à voir ni de près ni de loin, avec les réseaux terroristes – sont répartis dans une dizaine de prisons marocaines. Leur libération serait, aux yeux de ces activistes, une mesure de confiance qui consoliderait le processus de réformes en cours. Les prisonniers d'Al Adl Wal al Ihssane ne sont pas non plus occultés, en particulier le groupe des « 12 » qui a fini de purger sa peine de prison de 20 ans et pour lesquels « Le Médiateur » demande réparation et intégration dans la vie active. Dans la foulée, cette association réclame le démantèlement de centres de détention secrets évoqués notamment par le rapport final de l'Instance Équité et Réconciliation. Ceux et celles du Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme en appellent aussi à l'ouverture des médias publics à toutes les expressions politiques, culturelles et sociales. « Télévisions et radios doivent s'ouvrir en particulier à la jeunesse marocaine. Il est impératif que les médias publics accompagnent ce chantier de réforme constitutionnelle par l'organisation de débats jusqu'au terme du mandat de la commission en charge de la révision de la Constitution. Les médias publics ne doivent pas être un outil aux mains du pouvoir mais un service public », relèvent les gens du « Médiateur... ».

La fin de l'impunité est au cœur de ces mesures de confiance que propose « le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme ». Des poursuites contre les personnes impliquées dans des malversations et dilapidation des deniers publics – des délits constatés par la Cour des comptes, les rapports d'audit ou encore des rapports d'enquête parlementaire – sont réclamées par l'ONG.

NARJIS RERHAYE

في أول مهمة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الصبار واليزمي يحققان في أحداث البيضاء وخريبكة



الملك خلال استقباله لإدريس اليزمي ومحمد الصبار

في أول مهمة رسمية له، استهل المجلس الوطني الاستشاري لحقوق الإنسان مباشرة التحقيق في ما جرى يوم الأحد 13 مارس الجاري بالدار البيضاء، ويوم الثلاثاء 15 مارس الجاري بمدينة خريبكة، على إثر التدخل الأمني العنيف الذي شهدته هاتان المدينتان لذك اعتصامين سلميين، وما ترتب عنهما من تداعيات خطيرة. وعلمت «الحياة» أن رئيس المجلس المعين مؤخرا إدريس اليزمي اتصل ببعض ضحايا هذه الأحداث وطلب منهم الإدلاء بشهاداتهم في تقارير حول ما حدث يوم الأحد 15 مارس أمام مقر الحزب الاشتراكي الموحد بالدار البيضاء.

وفي الوقت الذي تولى فيه اليزمي فتح تحقيق في أحداث الدار البيضاء، أنتقل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، إلى مدينة خريبكة ليشرف شخصيا على إجراء تحقيق ميداني حول ماجرى ما جرى يوم 15 مارس بالمدينة على إثر تفكيك مخيم لمعتصمين من أبناء متقاعدي المجمع الوطني الشريف للفوسفاط. وقد اتصل الصبار بعدد من

الاختصاصات الجديدة التي أوكلها الظهير المحدث للمجلس.

كما تعد هاتان الواقعتان بمثابة اختبار حقيقي للمجلس في ما إذا كان سيضطلع حقيقة بالدور المنوط به أم أنه سيبقى مجلسا موازيا لأجهزة الدولة.

الحقوقيين المحليين بالمدينة وفعاليات نقابية وجمعية للاطلاع على حقيقة ما وقع.

وتعد هذه أول مهمة يقوم بها المجلس في ما يتعلق بفتح تحقيق حول مزاعم بوقوع انتهاكات جسيمة وفق

لجنة التحقيق تستمع إلى أطراف في أحداث مدينة الفوسفاط

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينتقل إلى خريبكة

من مواجهات وأعمال تخريب خلفت مصابين وخسائر مادية كبيرة. في سياق متصل، أصدرت 9 منظمات سياسية ونقابية وجمعية بياناً، اعتبر أن التدخل جاء تحت إشراف عامل الإقليم، وبأمر منه، معلناً تضامنه التام مع المعتصمين. كما أدار البيان ما أسماه «الهجوم الوحشي الذي تعرض له المعتصمون الشريفة الذي يفصح زيف الخطابات الرسمية حول احترام الحريات وتوسيعها، ودولة الحق والقانون، وغيرها من الشعارات» حسب تعبير البيان. وطالب البيان بإطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية ما وقع من أحداث، وياحترام الحق في التظاهر السلمي للمواطنين.

ونفى محمد الصبار أن يكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيتدخل في التحقيق فيما شهدته الدار البيضاء من أحداث يوم الأحد الماضي 13 مارس، على اعتبار أن عدداً من الضحايا وجه شكايات إلى النيابة العامة، وهو ما يعني انتظار كلمة القضاء.

■ سعيد نعيم / الشرقي بكريين

تجاوز أو إخلال أو انتهاكات. في نفس السياق، يضيف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يأتي انتقال طاقم الإعداد لهيئة التقرير الذي سيرفع أمام أنظار صاحب الجلالة، تفعيلاً أيضاً لمبدأ التصدي التلقائي للانتهاكات، الذي ينص عليه الظهير الشريف.

وتفعيلاً أيضاً لمبدأ الفورية في معالجة الأحداث والقضايا، شرع طاقم المجلس في الاستماع إلى كل المتدخلين في الأحداث التي عرفتها مدينة الفوسفاط الثلاثاء الماضي، وشملت اللقاءات أبناء العمال المعتصمين، والهيئات السياسية والنقابية، ومراسلي الصحف الوطنية، والسلطات المحلية والأمنية وإدارة المجمع الشريف للفوسفاط، خصصت الجلسات لإعادة تركيب الأحداث وفهمها في سياقها وتواليها الزمني، ابتداءً من الجذور التاريخية والاجتماعية للأزمة التي تشهد على سنوات من التهميش والإقصاء في حق أبناء العمال والمتقاعدين، ثم محاولات إيجاد حلول سلمية، ثم إجراءات التفكيك وما أعقبها

أسبوعان فقط بعد تنصيبه رسمياً من طرف جلالة الملك، وهاهو يجد اليوم نفسه أمام أول خرجة مهنية وقانونية من الحجم الكبير. أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان أرسلوا طاقماً إلى مدينة الفوسفاط التي شهدت الثلاثاء الماضي أحداث شغب، أعقبتها اعتقالات وإصابات مختلفة لم يسلم منها حتى رجال الأمن. أول خروج كبير للمجلس، سيعقبه رفع تقارير مفصلة حول حقيقة ما جرى إلى أنظار جلالة الملك محمد السادس، دون أن تحدد مصادر من اللجنة سقفاً لموعد الانتهاء من إعداد التقرير والاستماع إلى كل المتدخلين في القضية.

«هو التفعيل الأول والفعلي لصلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حسب ما جاء به الجريدة الرسمية في الظهير الشريف المؤسس للمجلس» يصرح محمد الصبار الأمين العام للمجلس في حديث هاتفه مع «الأحداث المغربية». هذه الصلاحيات تكمن أساساً في التدخل الاستباقي في زمن الاحتقان والتوتر الاجتماعي، درء لأي

لقاء إعلامي مع الصبار بخريكة يحمل عامل الإقليم مسؤولية الأحداث

الحاسم المظن: الحقنة الانسان بحري أبحاثا في مدى انتهاك حقوق الإنسان أثناء التدخل الأمني

حصلت مجموعة من المتدخلين في اللقاء الإعلامي الذي عقده، أول أمس (الأربعاء)، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بخريكة، عامل الإقليم والسلطات الأمنية مسؤولية ما وقع من أحداث شغب واعتداءات أثناء لقاء اعتصام أبناء متقاعدي الكتف الشريف للفوسفاط، وخطم الصبار مساء اليوم نفسه سلسلة من اللقاءات للتحري وتجميع المعطيات حول الأحداث لإعداد تقرير في شأنها، يحدد مدى انتهاك حقوق الإنسان أثناء التدخل الأمني لقتل الاعتصام السلمي للمحتجين.

وكان الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتمع في الإطار ذاته، مع والي الجهة والوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بخريكة والمدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط والمندوب الإقليمي لوزارة الصحة قبل أن يجتمع بلجنة الدعم المشكلة من حقوقيين وقضاة، وبعض المعتصمين ممن حضروا التدخل الأمني. ومنح الصحافيون من دخول الاجتماعات الأخرى، بسبب ما وصفه المعتصمون بالاعتصام السلمي.

في إشارة إلى وجود احترام سرية التحريات التي يبشرها إلى حين صدور تقرير رسمي بشأنها، وتحويل اللقاء الإعلامي الذي انطلق حوالي التاسعة مساء، وشارك فيه ممثلان عن حركة 20 فبراير، إلى جلسة استماع إلى الصحافيين الجهويين، سواء الذين حضروا في الساعات الأولى عقب التدخل الأمني، أو الذين حضروا لمواجهة الأينية مع المحتجين وأحداث الرشق بالحجارة واستعمال القنابل المسيلة للدموع، وأيضا أحداث الشغب التي أدت إلى إغراق سيارات ومكاتب تابعة للمجمع الشريف للفوسفاط.

وأوضح متدخلون أن الاعتصام دام 25 يوما وكان سلميا، إلى أن فوجئوا بحزب الهجوم على المعتصمين حوالي الرابعة صباحا، كما وصفوا طريقة التدخل بالعنفية، سيما أن حورا كان جاريا مع السلطة المحلية وأكبه توزيع استشارات وإجراءات رامية إلى حل المشكل وتشغيل أبناء المتقاعدين.

كما أجمعوا حالة الغليان التي أسفرت عن مواجهة مع القوات المسلحة المغربية، في إشارة إلى وجود احترام سرية التحريات التي يبشرها إلى حين صدور تقرير رسمي بشأنها، وتحويل اللقاء الإعلامي الذي انطلق حوالي التاسعة مساء، وشارك فيه ممثلان عن حركة 20 فبراير، إلى جلسة استماع إلى الصحافيين الجهويين، سواء الذين حضروا في الساعات الأولى عقب التدخل الأمني، أو الذين حضروا لمواجهة الأينية مع المحتجين وأحداث الرشق بالحجارة واستعمال القنابل المسيلة للدموع، وأيضا أحداث الشغب التي أدت إلى إغراق سيارات ومكاتب تابعة للمجمع الشريف للفوسفاط.



جانب من أحداث الشغب بخريكة يوم الثلاثاء، (أحمد جزي)

بعد التدخل الأمني، تم، الفصح، وفي الأوقات تابعة إلى المكتب الشريف للفوسفاط وقت انتشار إشاعة وفاة أحد المعتصمين الذي أصيب بجروح بعد التدخل الأمني، تم، الفصح، وفي

يكون المعتصمون ضالعين في ما وقع من شغب، سيما أن الحجارة كانت تأتي من خلف المجموعة المحتجة، والتي لم تكن تتجاوز 200، قبل أن تلتحق أفواج كثيرة من المواطنين والقاصرين، أثار سماع خبر الوفاة، وأن الحجارة التي أصابت العميد الإقليمي جاءت من خلف المحتجين، إذ كان حينها العميد في حوار معهم.

وذهبت التدخلات ذاتها إلى أن الحاويات البلاستيكية للقمامة كانت في الخلف مملوءة بالحجارة استعملت في الوقت الذي كان فيه المعتصمون يتحاورون مع السلطات، مشككين في أن جهات أخرى لم تكن لترضى بفض الاعتصام وإنهاء الاحتجاج، ما أوجع الموقف ببدء الرشق بالحجارة.

وعاد المشاركون في اللقاء الإعلامي إلى تحميل العامل المسؤولية، سيما أنه بحسبهم، لم يلتزم بوعوده تجاه مطالب المحتجين، وأن السلطات حاولت تمييز الشكل الاحتجاجي السلمي، وتصويره للرأي العام على أساس أنه شغب وانتقام وغير ذلك.

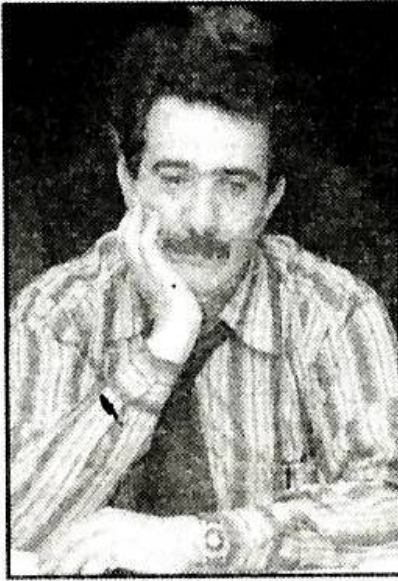
المصطفى صفر

(موفد الصباح إلى خريبكة)

بعيدا في الجهة التي يوجد فيها رجال القوات العمومية، فيما كان المحتجون في الجهة الأخرى، ما كان يمنع الوصول إليهم. أما الأمر الثاني، فكان بسبب الخوف من الاعتقال، إذ أن كل من يدخل المستشفى تحدد هويته في السجل الخاص بذلك، مما يستهل الوصول إليه.

وتناول المجتمعون أيضا الإنزال الأمني المكثف، الذي كان قبل خمسة أيام من التدخل، والذي عزته السلطات في وقت سابق إلى المقابلة التي جمعت الوداد البيضاوي والفريق المحلي، قبل أن تتضح النوايا فجر الثلاثاء الماضي، كما تساءلوا عن التأطير الأمني، وكيفية تسيير القوات العمومية كثيرة العدد، والتي لم تستطع الوقوف حائلا دون وقوع أحداث الإحراق والسرقة والنهب التي طالت مرافق المجمع، إذ أن القوات الأمنية التي تدخلت بصرامة في الفجر توقفت عن ذلك منذ الساعة الواحدة ظهرا، وكانت أعمال الشغب جارية أمام أعينها، واكتفت بموقف المتفرج وكانها كانت تريد تسفيه الاعتصام بالوصول إلى نتيجة الإحراق والنهب وغير ذلك. ونفى المتدخلون في كلمتهم أن

بزيارته لمدينة خريبكة قصد التحقيق الصبار يدين أول بنود الظهير الجديد



قام وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأسه محمد الصبار الأمين العام للمجلس على إثر الأحداث التي عرفتها مدينة خريبكة، بزيارة للمدينة للوقوف على طبيعة وآثار هذه الأحداث وطريقة تدبيرها من قبل السلطات العمومية في ما يتصل بحقوق المواطنين، وتدخل هذه الزيارة حسب بلاغ للمجلس توصلت "الشروق" بنسخة منه في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان كما هي منصوص عليها في الظهير المؤسس له لاسيما المادة 4 التي تنص على أن من اختصاصات المجلس القيام برصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات مهما كانت طبيعتها أو مصدرها، كما تنص المادة 9 من الظهير نفسه، على أنه يجوز للمجلس أن يتدخل بكيفية استباقية

وعاجلة كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر، التي قد تفضي إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان بصفة فردية أو جماعية، وذلك ببذل كل المساعي اللازمة وسبل الوساطة والتوفيق التي يراها مناسبة بقصد الحيلولة دون وقوع الانتهاك. وسيعمل وفد المجلس خلال هذه الزيارة على تجميع المعطيات حول هذه الأحداث ومن المتوقع أيضا عقد لقاءات مع السلطات العمومية، الهيئات النقابية، المجتمع المدني وعينة من الضحايا أو أقاربهم.

الصبار: انتهاكات حقوق الإنسان لن تتوقف

أكد محمد الصبار أن موقف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الراض الانضمام إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحترم، مشددا على رفض مبدأ الإجماع في حالات من هذا النوع. وأضاف أمين عام المجلس في تصريح لـ «الصباح» ردا على تساؤل حول الدور الذي ستضطلع به الهيئة في مجال الحد من انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التدخلات العنيفة لقوات الأمن من أجل تفكيك الوقفات الاحتجاجية السلمية، أن جميع دول العالم تعرف تدخلات عنيفة لتفريق متظاهرين في الشارع العام، مشيرا



محمد الصبار

إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنشئ لأن هناك انتهاكات، متسائلا ما الغاية من تشكيل المجلس والميزانية المخصصة له إذا لم تكن هناك انتهاكات وتجاوزات، مضيفا لا يمكن أن نتصور أن تنتهي الأخيرة بشكل قطعي.

من جهة أخرى، فسر محمد الصبار سر عدم تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما عرفته مدينة الدار البيضاء من تدخل عنيف لرجال الشرطة لتفريق متظاهرين أمام مقر الاشتراكي الموحد، مقابل توجيهه إلى مدينة خريبكة، بأن عنف البيضاء لا يرقى إلى عنف خريبكة وأن الأشخاص الذين يقولون إنهم تعرضوا للعنف في الدار البيضاء رفعوا شكايات إلى القضاء، مضيفا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكن أن يتدخل في

نزاع أحيل على القضاء إلا في حال ببطء المسطرة أو انتفاء شروط المحاكمة العادلة. من جهة أخرى، أكدت مصادر من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أنها رفضت الانضمام إلى تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسبب محدودية آليات اشتغاله وتدخلاته وتركيبته، كما وجه المجلس رسالة إلى مصطفى المنوذي رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف من أجل اقتراح خمسة أعضاء يختار منهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان عنصرا واحدا يمثل المنتدى، وتطالب مصادر من هذا الأخير بأن يصدر قرار مشاركة المجلس من عدمه في تركيبة الهيئة الحقوقية الجديدة عن المجلس الوطني للمنتدى، وأن لا يظل حبيس كواليس سكرتارية المكتب التنفيذي.

رشيد باحة

إصلاح القضاء في توصيات هيئة الانصاف والمصالحة



العدالة. متابعة تسريع وثيرة إصلاح القضاء والنهوض بمستواه؛ مواصلة تحديث المحاكم؛ تحفيز القضاة وأعاون العدالة، وتكوينهم الأساسي والمستمر والتقييم المنتظم لأدائهم؛ مواصلة مشاريع تنظيم مختلف المهن القضائية وجعلها قادرة على الضبط الذاتي لشؤونها من حيث الحقوق والواجبات والأخلاقيات. مراجعة تنظيم واختصاصات وزارة العدل بشكل يمكن يحول دون أي تدخل أو تأثير للجهاز الإداري في مجرى العدالة وسير المحاكمات؛ تجريم تدخل السلطة الإدارية في مجرى العدالة؛ تشديد العقوبات الجنائية في حق كل إخلال أو مساس بحرمة القضاء واستقلاله. الإقرار دستورياً بمبدأ براءة كل متهم إلى أن تثبت إدانته، وضمان حقه في محاكمة عادلة.

ضوابطها وأخلاقياتها وتقييم عمل القضاة وتاديبهم وتخويله إعداد تقرير سنوي عن سير العدالة. كما جاء في توصيات هيئة الانصاف والمصالحة بشأن «تأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها» ما يلي فصل وظيفة وزير العدل عن المجلس الأعلى للقضاء؛ جعل المجلس الأعلى للقضاء بمقر المجلس الأعلى بالرباط؛ تقوية الضمانات الدستورية لاستقلال المجلس الأعلى للقضاء وجعل نظامه الأساسي يحدد بقانون تنظيمي يتم بمقتضاه مراجعة تشكيلته ووظيفته بما يضمن تمثيلية أطراف غير قضائية داخله، مع الإقرار له باستقلاله الذاتي بشريا وماليا، وتمكينه من سلطات واسعة في مجال تنظيم المهنة ووضع ضوابطها وأخلاقياتها وتقييم عمل القضاة وتاديبهم. وتخويله إعداد تقرير سنوي عن سير

أوصت هيئة الانصاف والمصالحة في إطار دعم التاصيل الدستوري لحقوق الإنسان ، بتعزيز مبدأ فصل السلط وبمنع الدستور لكل تدخل من طرف السلطة التنفيذية في تنظيم وسير السلطة القضائية، وتعزيز المبدأ الدستوري، من حيث فصل السلط، وخاصة فيما يتصل باستقلال العدالة والنظام الأساسي للقضاء، مع المنع الصريح لأي تدخل للسلطة التنفيذية في تنظيم العدالة وسير السلطة القضائية. واعتبرت الهيئة أن توطيد دولة القانون يتطلب إضافة إلى ذلك، إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية. وبتقوية استقلال القضاء، التي تتطلب مراجعة النظام الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء بواسطة قانون تنظيمي تراجع تشكيلته ووظيفته بما يضمن تمثيلية أطراف غير قضائية داخله، مع الإقرار باستقلاله الذاتي بشريا وماليا وتمكينه من سلطات واسعة في مجال تنظيم المهنة ووضع

في موضوع دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

الإنسان، والعمل على سمو القانون الدولي على القانون الوطني وقريضة البراءة والحق في المحاكمة العادلة، وهو الغاية من دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لن نتأتى دون إشاعة ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا. ولن يتأتى هذا الإشاع إلا عبر إيجاد مؤسسة عامة تعمل على تنفيذ مضامين الأريضة الوطنية.

ولن تستمر هذه الريادة أيضا ما لم تقم الأحزاب الوطنية باندوارها كاملة وتنتبه إلى المطالب الحقيقية للمجتمع المغربي، فإذا كان جلها قد وقف موقف المتفرج إبان مرحلة التأسيس والعمل في هيئة الإنصاف والمصالحة، فإن نسبة هامة منها انحازت إلى الجهة التي كانت تريد التنصل من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة مخافة أن تنتقل عدوى المطالبة بالديمقراطية إليها. من هنا، نعتبر أن الوقوف عند معوقات تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ضرورة ملحة نحو بناء مرحلة جديدة تعبر عن الطموحات والتحديات لبناء نظام سياسي جديد.

على سبيل الختم، نعتبر أن دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ستنتهي التردد الذي عشناه لمدة أربع سنوات، وستحرر طاقات كثيرة نهبت ضحية هذا التردد، كما نعتبرها متحدا ضروريا لمباشرة إصلاحات جوهريّة تعتم مختلف المؤسسات الأخرى الحزبية منها والنقابة والجمعية والمقاوالتية وغيرها، لتتواصل دولة الحق والقانون ببلادنا عن طريق تقعيد نضج ديمقراطي يطال كل مؤسسات المجتمع المغربي.

ومناصروها من الفاعلين السياسيين مناقضة مع مغرب ما بعد صدور هيئة الإنصاف والمصالحة.

وانطلاقا من هذا وذلك، واعتبار دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة أحد المرتكزات الأساسية للتعبيل الدستوري، فإنه في نهاية المطاف انتصار للجبهة المطالبة بدمقرطة الدولة والمجتمع. كما أن إحداه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والارتقاء بسوره واتساع اختصاصاته، ليتحول وفق مبادئ باريس إلى شريك فعلي للدولة في مجال حقوق الإنسان، وتعيين شخصيتين حقوقيتين بارزتين على رأسه والنخوص في قانونه الأساسي، لاسيما من الفصل 13 إلى الفصل 24، على ضرورة الاجتهاد والإبداع في صوغ أعمال توصيات الهيئة بين مختلف الفاعلين، هو إعلان عن عودة المغرب إلى موقع الريادة العربية والإفريقية في مجال حقوق الإنسان، وإبداع اجتهادات تلام بين المبادئ الدولية لحقوق الإنسان وجذور الهوية المغربية الضاربة في أعماق التاريخ. وتحافظ على تناغم الشريعتين التاريخية والشعبية التي تتحصن بهما الديمقراطية المغربية وتحصنهما في أن واحد.

بيد أن هذه الريادة تقضي الرجوع مرة أخرى إلى إحياء إبداع جماعي آخر لقي نفس مصير توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة قبل أخذ قرار دسترتها، ويتعلق الأمر بالأريضة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. ذلك أن تعميق الحماية الدستورية والقانونية لحقوق



عبد السلام بوطيب

دسترة توصيات
هيئة الإنصاف
والمصالحة
ستنتهي التردد
الذي عشناه لمدة
أربع سنوات

إصدار توصيات تحث على بناء علاقة جديدة بين الدولة والمواطن عبر تعميق المسؤولية القانونية للدولة، إلا أن التجارب الدولية علمتنا أن التقرير النهائي لأي لجنة مصالحة في العالم يصبح موضوع صراع سياسي مرير بين التواقين إلى الديمقراطية وبين من لا يريدون قيامها، وهو عادة استمرار للصراع القديم الذي لم يستطع أي طرف حسمه لصالحه، نك أن تبني العدالة الانتقالية في كل بقاع العالم يعني أن الصراع السابق انتهى دون أن يفرز غالبا أو مغلوبا.

لذا، فمن نافذة القول أن تجميد تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لأزيد من أربع سنوات يدل على أن المشروع كان في صلب الصراع السياسي بين التواقين إلى بناء الديمقراطية في المغرب، وعناصر الردة التي لا ترى ضرورة قيامها الآن، لحسابات كشف عن بعضها ما يقع من حراك نحو الديمقراطية في ما يعرف سياسيا بالعالم العربي، وأن التفاوض بين الطرفين حول المشروع المجتمعي الذي يمكن أن ينبثق عن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة انتهى إلى تأسيس خمس لجان من طرف السيد الوزير الأول بهدف تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. بيد أن جل هذه اللجان ولدت ميتة، خاصة تلك التي كانت ستسهر على الإصلاحات القانونية والمؤسسية، والتي كانت مكونة من وزارة العدل والداخلية والأمانة العامة للحكومة!

وقد كان من مؤشرات هذا الصراع بروز ممارسات سياسية اعتبرت الحركة الحقوقية

انتهى مختلف الفرقاء السياسيين والحقوقيين المغربية إلى اعتبار توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة مشروعا مجتمعيا لكفالة دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان - فعليا كما هو متعارف عليها دوليا، جاءت هذه الخلاصات بعد اختلاف عميق بين من كان يرى في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة «محاولة من النظام لتبييض ملفه الحقوقي، وضمان انتقال سياسي سلس»، وبين من كان يرى، من منطلق تبسطي وعدم الإبراك بمنهجية العدالة الانتقالية، أن مناصرة الدولة تعني الوقوف في وجه كل اجتهاد حقوقي أو سياسي، وأن مسلسل الإنصاف والمصالحة سيؤدي بالمغرب إلى الفتنة والانتقام، والانتصار لضحايا سنوات الرصاص وإيديولوجيتهم.

فإذا كان الموقف الأول صادرا عن نشطاء حقوقيين يشتغلون وفق أجندة سياسية، وعن مجموعات سياسية لها باع طويل في المؤسسات الحقوقية، وتهدف من وراء تقويض التجربة إلى جمع العناصر المؤهلة للفترة السياسية النورية، فإن موقف الفريق الثاني الذي تبنته الأحزاب القريبة من نواب الدولة في الفترة السابقة، والتي كانت تسمى آنذاك عن جدارة واستحقاق بالأحزاب الإدارية، كان همها الأساسي هو المحافظة على «ربيعها السياسي» أولا وأخيرا، مما يستدعي اهتماما أكاديميا بالموضوع.

وقد أكد الدفاع بدسترة هذه التوصيات ما نهضت إليه الحركة الحقوقية المغربية، وخاصة حركة الضحايا، من أن الهدف الأسمى للهيئة هو

خلال برنامج مباشرة معكم على القناة الثانية أمين: هناك من لا يزال يستعمل "فرازة الإسلاميين" للقبول ببعض ممارسات المخزن

والتضييق على كل من صحف لوجورنال وأخبار اليوم وطليلكل.

من جهته قال جمال هاشم الكاتب والفاعل الجمعي أن لجنة مراجعة الدستور لن تمنح دستورا، ولكنها ستلقي المقترحات من طرف الأحزاب والنقابات وباقي الفاعلين، بالإضافة إلى اللجنة التي ستسهر على متابعتها.

واعتبر أمين بأنه يجب صياغة الدستور بشكل ديمقراطي، إما عبر جمعية تأسيسية أو جمعية منتخبة أما الشكل الموجود حاليا فإنه غير ديمقراطي.

وأضاف الزمي بأن الاقتصاد المغربي يخلق 120 ألف منصب شغل في حين الوطن يحتاج إلى 180 ألف منصب شغل، وهو ما يعني أنه هناك 60 ألف لا تستفيد من الشغل، وأن الذين خرجوا بخريكة هذا الأسبوع يريدون الشغل.

وقالت خديجة المروآزي رئيسة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان أن الدستور هي تكريس ضمانات عدم تكرار بعض الممارسات، وحتى الإفلات من العقاب يجب أن يتغير ما بعد 9 مارس على ما كان عليه قبل هذا التاريخ.

خالد مجدوب



بتوصيات الإنصاف والمصالحة يتم الانتفاخ عليها، مضيفا أن هناك فقدان للثقة، واليوم يريد الشعب استعادة الثقة، فحقوق الإنسان منصوص عليها في الدستور ولكنها لا تحترم، بالإضافة إلى أن هناك العديد من الملفات العالقة مثل مسألة 16 ماي وملف بلعيرج

قال إدريس الزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إنه سيكون هناك نقاش وطني واسع في إطار مراجعة الدستور، وكل القوى ستشارك في هذا الحوار، والتعددية المغربية ستطرح المواضيع وآخر المطاف ستكون الكلمة للشعب عبر الاستفتاء.

وأكد مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الإنصاف والمصالحة، في برنامج مباشرة معكم على القناة الثانية مساء أول أمس حول المجلس الوطني الجديد لحقوق الإنسان، أنه يجب تنقية الأجواء، عبر إطلاق المعتقلين السياسيين وفتح الملفات العالقة، مشددة على ضرورة إزالة بعض المشوولين التورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، ومتابعة من تورطوا في أحداث الدار البيضاء مؤخرا، ودمقرطة الإعلام العمومي.

وأكد عبد الحميد أمين نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن هناك بالمغرب من يزال يستعمل فرازة الإسلاميين أو العديمين من أجل القبول ببعض ممارسات المخزن، وأن كل من الديكتاتوريين مبارك وبن علي استمرا عبر هذه الفرازة.

وقال حسن صغير، من شبكة جمعية أحياء الدار البيضاء، إن الشباب المغربي يريد التغيير، وبأن المشكل يكمن أنه في أي مرة تغير الدستور أو تأتي

التلفزيون العمومي يغير جلده

حلقة نموذجية من "مباشرة معكم" على دوزيم تميزت بالجرأة والسجال الحر

مثلت حلقة أول أمس (الأربعاء) من برنامج مباشرة معكم، الذي ينشطه الإعلامي جامع كلحسن على القناة الثانية، استثناءً بجمع المقاييس، انطلاقاً من الضيوف الذين كانت إطلالتهم من التلفزيون أمراً نادراً، إلى الشجاعة التي ميزت إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي غامر بقدومه إلى بلاطو دوزيم، أسبوعاً بعد تعيينه من طرف صاحب الجلالة في منصبه الجديد، للسجال والمناقشة في برنامج مباشر و بوليميكى بامتياز.

وتميزت الحلقة أيضاً من الناحية الشكلية بتدبيرها الجيد لمبدأ التعددية في التعبير عن الآراء والمبادئ والأفكار المتصادمة والمعارضة، إذ احترمت المبادئ القانونية والمهنية. وفي الآن ذاته، ضمنت الفرجة التلفزيونية التي هي إكسير كل منتج، فظهرت في ال بلاطو نقاشات وسجالات لم يكن لها مثيل من قبل، مثل الحديث عن تقبيل يد الملك وصلاحياته...

وفي مواجهة هذا الخطاب، دافع ضيوف آخرون عن المكتسبات والديناميكية التي يعرفها بلدنا والاستثناء المغربي... لكن مع استعمال أسلوب مغاير عما كان متداولاً في وقت سابق، إذ لم يسقط الضيوف

في البيغاوية أو كمين لغة الخشب التي عودنا عليها الخطاب الرسمي التلفزيوني.

في السياق ذاته، كانت إدارة النقاش من طرف جامع كلحسن موفقة جداً، إذ نجح المنشط في مهمته الصعبة من خلال التركيز على ثلاث ملاحظات أساسية: أولاً، منعه الضيوف من انتقاد أشخاص بذكر أسمائهم وهم غير حاضرين في ال بلاطو، وهو امر ساهم بشكل حقيقي في عدم تفتيح النقاش، والتحول بالتالي إلى الغوغائية والفوضى، الأمر الذي سقط فيه البرنامج في حلقات سابقة وكلفه قراراً من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الزمه بإعطاء حق الرد (القرار رقم 08-05 الصادر في ماي 2005).

ثانياً، خرج جامع كلحسن عن دوره التقليدي الذي يقتضي فيه فقط بتوزيع الكلمة، ليتعداه إلى تاطير النقاش، وإحراج الضيوف بالإكثار من الأسئلة المستفزة التي تمنح متعة النقاش والفرجة التلفزيونية وتعطي حرارة للسجال. ثالثاً، كان منشط البرنامج متوازناً في توزيع الكلمة. ورغم أن أطروحة مصطفى المنازوي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، أو عبد الحميد امين، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كانت أكثر إثارة، ولد كلحسن



جمال الخنوسي

Revue de Presse du Conseil Nat

حقوقيون يطالبون بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين "لبناء الثقة"

أندلس برس

2011-03-17

طالب عدد من الفاعلين الحقوقيين بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين بالمغرب، خاصة القادة الإسلاميين الخمسة المدانين ضمن "ملف بليرج" وكذا الناشطين الصحراويين المتابعين ضمن مجموعة "التامك" ومن معه، كخطوة ضمن رزمة من "إجراءات بناء الثقة" التي على الدولة اتخاذها في إطار الإصلاحات الديمقراطية العميقة المقبلة عليها .

كما أكدوا ضرورة التعامل بشكل إيجابي مع الحركية التي يعرفها المجتمع المغربي في الوقت الراهن، لاسيما بعد الخطاب الملكي السامي ليوم 9 مارس الجاري، والذي كان بمثابة ورش عمل مفتوح يمكن لجميع القوى الحية في المغرب أن تساهم فيه .

وشددوا خلال مشاركتهم، مساء أمس الأربعاء، في البرنامج التلفزيوني "مباشرة معكم" الذي تبثه القناة الثانية (دوزيم)، على أهمية تصفية الأجواء كسبيل للتشجيع على المساهمة الحقيقية في هذا الورش، في إطار الديمقراطية واحترام التعددية والاختلاف اللذين يعتبران إحدى السمات المميزة للمجتمع المغربي .

وسجل المتدخلون الدور الفعال الذي يمكن أن يضطلع به الإعلام العمومي في هذا الإطار، إلى جانب باقي المبادرات الأخرى الكفيلة ببلورة نقاش وطني واسع يستلهم الدلالات التي أسس لها الخطاب الملكي ليوم 9 مارس، باعتباره خطابا يشكل نقطة فاصلة بين مرحلتين من تاريخ المغرب الحديث .

وفي هذا السياق، نوه المتدخلون بتنصيب الخطاب الملكي على دسترة التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان - محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان- ومنحه صلاحيات واسعة كفيلا يجعله آلية فعالة لترسيخ حماية حقوق الإنسان، وتوسيع وحماية مجال ممارسة الحريات الفردية والجماعية

ونبهوا إلى ضرورة الإسراع بالعمل على "إعادة الثقة" لمختلف فئات الشعب المغربي حتى تبادر بالانخراط في هذا الورش الوطني، خاصة منهم فئة الشباب التي تتمتع بقدر كبير من الحيوية، معتبرين أن العمل الدؤوب والصادق هو الكفيل بإعادة أجواء "الثقة المفقودة"، والتي لا يمكن استرجاعها إلا عن طريق العمل المشترك لجميع الفرقاء والقوى الحية في المجتمع المغربي .

وفي هذا الصدد، أكد المتدخلون على أهمية "الاستفادة من النقائص التي طبعت مسلسل البناء الديمقراطي في المرحلة السابقة" وتفادي عدم تكرارها، داعين إلى "ترتيب الجزاءات على عدم التقيد بتنفيذ الالتزامات"، فضلا عن الارتقاء بالقضاء إلى درجة سلطة مستقلة كما جاء الخطاب الملكي السامي .

ويذكر أن برنامج مباشرة معكم، عرف مشاركة كل من السيدات والسادة إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الحميد أمين نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وخديجة مروازي الكاتبة العامة لجمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومصطفى المانوزي رئيس منندي الحقيقة والإنصاف، وجمال هاشم صحافي وفاعل جمعي، وحسن ظفير عن شبكة جمعيات أحياء الدار البيضاء .

تجمع كبير أمام سجن سلا ولا أخبار عن المعتقلين السياسيين الـ5

الخميس، 17 مارس 2011 14:29 موقع لكم

تجمعت عدة فعاليات أمام السجن المدني بسلا في انتظار الإفراج عن المعتقلين السياسيين الـ5 منذ الساعات الأولى من صباح اليوم.

غير أن لحد الآن لم يفرج عن أحد، وما تزال المعلومات تتضارب.

وحين سأل موقع "لكم" محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن الموضوع أجاب "لا أتوفر على معلومات حول احتمال إطلاق سراحهم".

يشار إلى أن التجمع ضم عائلات المعتقلين وفعاليات حقوقية وحزبية، أغلبها من اليسار، فضلا عن أفراد ينتمون إلى حركة 20 فبراير.

Libération des politiques : Infos ou intox ?

Jeudi, 17 Mars 2011 20:14 lakome.com



Le fraîchement nommé Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohammed Sebbar, a annoncé dans une déclaration à Lakome.com qu'aucune décision de libération des détenus politiques n'a été prise. Selon lui, ce sont des rumeurs et s'il était question de les libérer, son Conseil l'aurait annoncé et contacté les familles. « *Je ne comprends pas d'où viennent ces rumeurs* », lance-t-il.

Depuis ce matin, des dizaines de personnes se sont rassemblées devant la prison Zaki à la ville de Salé, attendant la relaxe des cinq détenus politiques du groupe Belliraj et les trois cheikhs de la Salafia : Abou Hafs, Mohamed El Fizazi et Hassan Kettani. Sauf que l'attente dure et rien ne filtre des murailles de la prison. Des familles sont arrivées de toutes les régions du Maroc mais « *la journée était longue et le désespoir commence à gagner la plupart des personnes présentes* », selon un membre des familles des détenus.

A l'intérieur de la prison, des détenus se sont révoltés contre leur exclusion de la grâce. Selon nos informations, un groupe, dont Abdelkader Belliraj, est monté sur les murs de la prison et menace de se suicider en se jetant dans le vide si jamais les autres sont libérés sans eux. La situation reste tendue, puisque les détenus politiques et salafistes refusent de rentrer dans leurs cellules.

Après des contacts de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion avec les familles des détenus politiques, il apparaît que la libération de ceux qui étaient qualifiés de "prisonniers politiques" par les associations des droits de l'homme, serait

imminente. Les cinq détenus, Mohammed El Marouani, Mostafa El Moutassim, Mohammed El Amine Ragala, Abdelhafid Sriti, Al Aabadel Maelainain, ont été condamnés par la Chambre criminelle de Rabat chargée des affaires terroristes, dans sa décision du 16 juillet 2010, pour « *avoir formé une cellule terroriste qui pratiquait contrebande d'armes et braquages pour financer des actions visant à renverser le gouvernement* » à 10 ans de prison, confirmant les peines prononcées par le tribunal de Première instance. La Cour avait rejeté des motions de la défense demandant une enquête sur les allégations de torture et les irrégularités procédurales entourant les arrestations et la détention. ([Wikileaks: Lire la traduction française du câble diplomatique de l'ambassade des Etats-Unis à Rabat sur l'affaire](#)).

D'autre part, selon Abderrahim Mouhtad de l'association Annasir, l'administration pénitentiaire a établi des contacts avec les célèbres cheikhs de la Salafia : Abou Hafs, El Fizazi et Kettani. Leur libération est aussi attendue aujourd'hui, 17 mars 2011, ou demain selon nos informations. Près de 1000 détenus apparentés à ce courant religieux selon les autorités, sont toujours en prison depuis les attentas de Casablanca de 2003. Toutefois Abderrahim Mouhtad reste sceptique : « *Puisque personne n'a été libéré, je crains que l'on revive le scénario de 1994 quand Hassan II a annoncé la libération des détenus politiques. Après l'annonce, on a attendu plusieurs semaines avant l'exécution. C'est sans doute pour calmer les esprits en attendant le 20 mars* ».

Légende photo: Mohamed Sebbar, SG du CNDH

أمام احتجاجات حركة 20 فبراير وأياما بعد خطاب الملك حول تعديل الدستور الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة ومجموعة التامك وشيوخ السلفية الجهادية

دستور جديد يجسد بداية الانتقال نحو الديمقراطية تشريعيا ومؤسستيا، بما يكفل للشعب السيادة، ويضمن لقواه الحية مجالاً للفعل الحر، ويفتح الحراك السياسي على إمكانات التداول السلمي على السلطة على أرضية التنوع في إطار الوحدة». وقال المعتصم إنه يثمن العناوين العريضة الواردة في الخطاب الملكي، «والتي نعتبرها بمثابة خارطة طريق لبناء مغرب ديمقراطي حدائتي، والتي نقدر أنها تشكل استجابة حكيمة لمطالب الشعب المغربي، مما تختزله مقولة: ثورة ملك وشعب ثانية»، يضيف المعتصم.

وطالب البيان بإطلاق سراح المصطفى المعتصم ومحمد الأمين الركالة وعبد الحفيظ السريتي ومحمد المرواني وباقي المعتقلين السياسيين.

الإفراج عن هؤلاء المعتقلين السياسيين، اليوم، صاحبه إفراج مماثل عن مجموعة التامك، أو ما يعرف بانفصالي الداخل، ولائحة من معتقلي السلفية الجهادية، وخاصة شيوخ التيار السلفي.

وربطت مصادرنا بين قرار الإفراج عن المعتقلين السياسيين، إلى جانب مجموعة التامك ومعتقلي السلفية الجهادية، بمحاولات عليا من أجل تحسين صورة المغرب في الداخل والخارج، بعد انطلاق وقفات واحتجاجات حركة 20 فبراير، وكذا من أجل خلق سياق مريح لمشروع مراجعة الدستور، كما أعلن عنها الملك محمد السادس في خطابه الأخير ليوم 9 مارس الجاري.



صورة مركبة للمعتقلين السياسيين الخمسة


المساعي، في الأيام الأخيرة، من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وكان حزب البديل الحضاري قد أصدر بيانا، يوم السبت 12 مارس الجاري، بعد الخطاب الملكي ليوم 9 مارس الجاري، والقاضي بتشكيل لجنة لمراجعة الدستور. وحمل البيان توقيع الأمين العام للحزب المصطفى المعتصم من داخل السجن. البيان الذي توصلت به «الحياة» اعتبر أن الخطاب الملكي «يؤسس لمعالم

الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، فضلا عن مؤسسة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد طالبت بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. وهو نفس المطلب الذي انتهت إليه عدد من التقارير الحقوقية الدولية حول الوضع في المغرب، برسم السنتين الأخيرتين. وتقول مصادرنا إن محمد الصبار، الذي تم تعيينه، مؤخرا، أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد قام بعدد من

من المنتظر أن يكون المعتقلون السياسيون الخمسة، في السجن المدني بسلا، قد توصلوا بخبر الإفراج عنهم. وقد شرع المعتقلون في جمع أمتعتهم والاستعداد لمغادرة السجن، بعد ما يقارب ثلاث سنوات قضاها في السجن، بسبب اتهامهم بالتورط في ما عرف، في فبراير 2008، ب«خلية بلعيرج».

هؤلاء المعتقلون كانوا يعرفون بالمعتقلين السياسيين الستة، قبل أن يتم الإفراج، في السنة الماضية، عن حميد نجيب، الذي ينتمي إلى الحزب الإشتراكي الموحد. وبقي خمسة من المعتقلين السياسيين في السجن. ويتعلق الأمر بكل من المصطفى المعتصم، الأمين العام لحزب البديل الحضاري، والناطق الرسمي باسم الحزب محمد أمين الركالة، وزعيم حزب الأمة محمد المرواني، وعضو حزب العدالة والتنمية ماء العينين العبادلة، ومراسل قناة «المنار» عبد الحفيظ السريتي.

وسبق للقضاء أن أذن هؤلاء المعتقلين السياسيين بربط صلات بخلية بلعيرج، والتامر على الدولة، والمشاركة في تهريب الأسلحة إلى المغرب، من أجل قلب النظام. إلا أن عددا من الجمعيات الحقوقية والتقارير الدولية ظلت تشكك في الرواية الرسمية، وفي الاتهامات الموجهة إلى المعتقلين السياسيين الستة. بل إن وزارة العدل البلجيكية شككت، أصلا، في صحة التهم المنسوبة إلى عبد القادر بلعيرج، الذي وصفته التحقيقات بزعيم الشبكة. وكانت الجمعيات الحقوقية المغربية، وفي مقدمتها الجمعية المغربية لحقوق




الجلس الوطني لحقوق الإنسان
Le Conseil national des droits de l'Homme

الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان
2^{ème} édition des Rencontres Méditerranéennes Cinéma et droits de l'Homme



Rabat, du 6 au 9 avril 2011
الرباط من 6 إلى 9 أبريل 2011

www.rmdh.ma



الصحافيون يسألون وزارة الداخلية أمام مقر ولاية الأمن بالدار البيضاء



إنما الذكرى تنفع المؤمنين!
النقابة اختارت الوقوف أمام ولاية أمن الدار البيضاء لمساءلة وزارة الداخلية، وإذا ما سعدوا، فإن النقابة ستتخذ بدورها الخطوات القانونية المعمول بها للتصعيد، من أجل حماية حق الصحافيين في التغطية وممارسة مهنتهم حسب القوانين الجاري بها العمل.

الوطني لحقوق الإنسان وزارات الداخلية، العدل، والاتصال، وطرحت السؤال: لماذا تصلح بطاقة الصحافة المهنية؛ فحسب القانون بطاقة تخول لصاحبها تغطية كل الأحداث، وليس فقط تغطية المهرجانات، حسب مجاهد.
باختصار، إنها ليست بطاقة الرضى من السلطة، إنها بطاقة مهنية، فذكر

وهي صحافية في «الأحداث المغربية» أكثر من غيرها لضرب شديد، لدرجة أنه حتى حينما سقطت وحاول بعضهم نقلها إلى المستشفى، ردد أحد الأمنيين عبارته: «خليو الزيل»، والصور التي نقلتها الجرائد للزميلة حنان وهي تتعرض للتعنيف غنية عن التعليق. وقد حرص مجاهد على التأكيد على أن المعلومات التي جمعتها النقابة عن الاعتداءات التي طالت الصحافيين والمصورين الأسبوع المنصرم، تكشف عن حقد كبير على الصحافيين وتحامل واضح عليهم.

وللتذكير، فليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها الصحافيون للاعتداء. ففي كل الاحتجاجات الإجتماعية أو السياسية -تقريبا- أول من يتعرض للاعتداء لدى الشروع في ممارسة المهنة هو الصحفيون بالطرق، أت، هم ن منهم، ة ونقل بهم؛ أرسلت مجلس

نظم فرع الدار البيضاء للنقابة الوطنية للصحافة المغربية وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية الأمن، يوم الأربعاء 16 مارس على الساعة الخامسة مساء، للتنديد بالاعتداءات التي طالت مجموعة من الصحافيين أثناء أدائهم لواجبهم المهني، يوم الأحد 13 فبراير الجاري بالدار البيضاء، وكذا لمطالبة الحكومة المغربية بفتح تحقيق جدي لتحديد المسؤولين عن هذا التصرف، الذي يعد انتهاكا صارخا للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير، والتي تنص على حق الصحافيين في ممارسة مهنتهم بكل حرية، وضمان الحماية الجسدية والمعنوية لهم أثناء مزاولتهم لواجبهم المهني.